



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والسبعون

روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

### الخلاصة التي عرضها

السيد فيكتور هوغو موراليس ميلنديز

رئيس لجنة التقييم

حول النتائج الخاصة

بتقييم برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية

السيد الرئيس،

كما أشركت سيادتكم فأني، عملاً بالقرار الذي اتخذته لجنة التقييم في دورتها الحادية والثلاثين، أعرض خلاصات وتوصيات تقرير لجنة التقييم عن برنامج منح المساعدات التقنية للبحوث الزراعية على المجلس التنفيذي في دورته الحالية. وغني عن البيان أن المعلومات الكاملة حول هذا الموضوع ترد في التقرير النهائي وفي الموجز التنفيذي الذي تم توزيعه، كما تفضلتم بالإشارة، أمس على أعضاء المجلس التنفيذي.

أنشئ هذا البرنامج في عام 1979 لتقديم المنح إلى مراكز البحوث العلمية الدولية ومن ثم الإسهام في الحد من الفقر الريفي. وقدم الصندوق منذ ذلك التاريخ، 199 منحة إلى 35 مركزاً دولياً بما قيمته الإجمالية 171.5 مليون دولار أمريكي.



وأجريت عملية التقييم في سياق صياغة سياسة الصندوق تجاه استخدام أموال المنح. كما استهدف التقييم تقدير إنجازات البرنامج وتحليل اتجاهاته التمويلية وطرح توصيات بشأن التوجهات المستقبلية للبرنامج نفسه. وبلوغا لهذه الغاية استعرض فريق التقييم الوثائق المتعلقة بعدد 67 منحة وأجرى استعراضا رسميا للمراكز المتلقية للمنح كما قام بزيارات ميدانية لتسع من الجهات المستفيدة من المنح.

ويبين تقرير التقييم أن المنح ساعدت على دعم البحوث المتعلقة بالمحاصيل السائدة والمحاصيل "المهملة" وبالمكافحة المتكاملة للآفات والإنتاج الحيواني والمبيدات الحشرية وإدارة الموارد الطبيعية وكذلك، بدرجة أقل، مصائد الأسماك.

وتشير نتائج التقييم إلى وجود اتجاه إيجابي في التطور المفاهيمي لنهج البحوث الذي يتبعه البرنامج مع تزايد التركيز على مشكلة الفقر والاستدامة البيئية والإنتاج في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ولكن النتائج تبين أيضا أنه لم يوضع بعد إطار استراتيجي وسياساتي واضح لتحديد أولويات البرنامج. وبالمثل تشير النتائج إلى أن غالبية المقترحات كانت جيدة التصميم من حيث أساسها المنطقي وأهدافها وعناصرها ولكن معظمهم كان يبدو مفرطا في الطموح ويفتقر إلى الاستناد إلى المنح السابقة. ويمكن القول بأن العديد من النتائج التكنولوجية لهذه البحوث كان ملائما لقراء الريف. وأخيرا تشير النتائج إلى قلة الأمثلة على الربط بين البحوث الممولة بالمنح وبين المشروعات التي حصلت على القروض من الصندوق.

ومن المعروف أن البحوث الزراعية يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا في الحد من الفقر، ولكن قياس هذا التأثير شيء معقد. ولذلك اتبع فريق التقييم منهجا لتقدير التأثير المحتمل. ورغم أنه استطاع تحديد حالات ناجحة، مثل مكافحة البيولوجية لسبق الكسافا الدقيقي، فإن إطار المنح لم يف، بشكل عام، بالشروط الموضوعية لتحقيق تأثير كبير على الحد من الفقر. غير أن هذه البحوث حققت، من جهة أخرى، تأثيرا إيجابيا على الإمكانات المؤسسية. وبالمثل تبين من التقييم أن جميع المنح تقريبا توصلت إلى دروس تستحق النشر ومن ثم يجب دعم عملية النشر هذه. فضلا عن ذلك أشار التقييم إلى أن إدارة البرنامج تحسنت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.

وقد توصل فريق التقييم إلى الخلاصات التالية: برنامج المنح يتصل فعلا بالمهمة المنوطة بالصندوق، وقد قام الصندوق بدور داعية قوي في إعادة توجيه تركيز نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية صوب البحوث الأكثر تركيزا على الفقر، ويحتاج البرنامج إلى اتباع استراتيجية ونهج ابتكاري مميز في مجال الحد من الفقر.

في ضوء هذه الدراسة والخلاصات توصل فريق التقييم إلى ست توصيات محددة هي: (i) وضع سياسة واستراتيجية للدعم المقدم من الصندوق للبحوث الزراعية؛ (ii) تدعيم الصلات بين البحوث الممولة بالمنح وبرنامج الصندوق الإقراضي؛ (iii) تعزيز تأثير برنامج البحوث على الحد من الفقر؛ (iv) تحسين العمليات والإجراءات الداخلية؛ (v) إعادة تقدير الموارد المطلوبة اللازمة وتوفير المخصصات الكافية؛ (vi) إيلاء اهتمام كبير بتوليد المعرفة ونشرها.

واتفق أعضاء لجنة التقييم على الإعلان عن أن التقرير الذي قدم إليهم كان تقريراً ممتازاً، وأعربوا أيضاً عن نفس الرأي تجاه الوثائق المقدمة من مكتب التقييم والدراسات. ولقد ذكرت لتوي أن الأمانة وزعت أمس الموجز التنفيذي للتقييم، والفرصة أمامكم بطبيعة الحال لقراءته وتحليله بقدر أكبر من التفصيل. ويود أعضاء اللجنة التأكيد على أن هذه



هي أول عملية لتقييم البرنامج منذ إنشائه منذ 23 عاما مضت، كما أنهم يؤيدون ما خلصت إليه من توصيات تأييدا تاما.

وفي ضوء مختلف الأفكار والآراء بشأن نتائج التقييم التي أعرب عنها المشتركون أثناء الدورة، بما في ذلك المراقبون وموظفو الصندوق طبعاً، أضاف أعضاء اللجنة توصيات أخرى أهمها أنه ينبغي للبرنامج أن يعطي للمزارعين الفرصة لاختيار البحوث الزراعية التي يحتاجون إليها، أي ينبغي أن تسترشد البحوث بطلباتهم. وكان زميلنا ممثل نيجيريا قد أعرب عن ذلك بوضوح شديد أمس لدى تناوله لهذا الموضوع. وتوجد توصية أخرى هي وضع أولويات واضحة بشأن التمويل الذي يقدمه الصندوق من خلال هذا البرنامج. وثمة توصية ثالثة هي تدعيم الروابط بين الصندوق ونظم البحوث الزراعية الوطنية حتى يمكنها تحسين إمكانات إعداد البحوث المواتية للفقراء. وطرحنا اللجنة أيضاً توصية لضمان استخدام المنح كأداة مفيدة للابتكار الزراعي، وهو ما أعرب عنه أيضاً ممثل سويسرا في بيانه أمس أمام المجلس. ومن الأهمية بمكان ما التمسته اللجنة من أن تتولى أمانة الصندوق تقديم عرض عام للوضع القائم للمنح التي ينفذها الصندوق.

والتمس أعضاء اللجنة كذلك أن تنفذ الأمانة جميع هذه التوصيات، أي تلك المشتقة من التقييم نفسه وتلك المستمدة من تحليل أعمال اللجنة ومناقشاتها. فضلاً عن ذلك طلبوا أن تطلع الأمانة أعضاء اللجنة باستمرار على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وختاماً أكد أن أعضاء اللجنة على ثقة من أن نتائج التقييم والحوار الذي دار بشأنها سيسهمان في صياغة سياسة الصندوق في مجال المنح. وشكراً لكم.